### عودة دفعة جديدة من المهجرين من مخيمات اللجوء في الأردن

# آلا: سورية مستمرة بحماية مواطنيها وإيصال المساعدات إلى محتاجيها

| وكالات

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير حسام الدين آلا، أمس، أن الحكومة السورية مستمرة بالقيام بإجراءات لحماية مواطنيها من جرائم التنظيمات الإرهابية، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في جميع المناطق.

وقال آلا، خلال جلسة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف حول حقوق الطفل في سورية، وفق وكالة «سانا» للأنباء: إن الدولة السورية وحرصاً منها على ضمان أمن وسلامة مواطنيها، افتتحت ممرات آمنة لخروج المدنيين الذين كانت المجموعات الإرهابية تتخذهم دروعاً بشرية في مناطق انتشارها، وأمنت لهم الإقامة في مراكز إقامة مؤقتة ووفرت لهم الاحتياجات الأساسية بالتعاون بين وزارات الدولة والجمعيات الأهلية.

وأوضح آلا، أن الأطفال كانوا على الدوام بين الفئات التي منحت الأولوية في تلك الحالات إلى جانب النساء والمسنين، وتم توفير مساحات للأطفال في مراكز الإقامة المؤقتة للمساهمة في تجاوز محنتهم النفسية بعد معاناتهم في مناطق وجود المجموعات الإرهابية، لافتاً إلى أن ذلك حصل خلال تحرير الأحياء الشرقية في حلب نهاية عام ٢٠١٦ وغداة عمليات تحرير الغوطة الشرقية والمنطقة الجنوبية خلال العام الماضي.

وبين، أن الحكومة السورية قدمت ٥٧ رسالة مكتوبة إلى مجلس الأمن الدولي رداً على تقارير أصدرتها بعض الأطراف الأممية استناداً إلى أرقام لدينا تحفظات بشأن المنهجية المتبعة في الحصول عليها، وإلى مصادر غير محايدة ومنهجية تشوبها العيوب والنواقص، كما أجابت عن العديد من التساؤلات التي وردت في تقارير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة وطلبت منها معلومات محددة بشأن بعض الادعاءات التي وردت في تقاريرها ولم تزودنا بتلك المعلومات حتى الآن.

وقال: إن التقارير حول حالة حقوق الطفل في سورية تجاهلت القصف الجوي شبه اليومي لطيران التحالف الدولي غير الشرعي بقيادة الولايات المتحدة، والذي يتسبب يومياً بسقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين ومن بينهم الأطفال، كما تجاهلت ضحايا عدوان النظام التركي والمجموعات الإرهابية التي يدعمها بحق المدنيين في شمال سورية.

وأشار آلا إلى أن الوضع في مخيم الركبان يقدم نموذجاً آخر للمعاناة الإنسانية حيث تتسلط المجموعات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة على المدنيين داخل المخيم، على حين تمنع الولايات المتحدة التي تحتل المنطقة المحيطة بالمخيم إيصال المساعدات الإنسانية لقاطنيه، وتمنع عودتهم إلى مناطقهم التي أعاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إليها.

في سياق متصل، أفادت وكالة «سانا»، بعودة دفعة جديدة من المهجرين السوريين من مخيمات اللجوء في الأردن عبر مركز نصيب جابر الحدودي في ظل الإجراءات الميسرة من الحكومة لتسهيل عودتهم إلى قراهم وبلداتهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب.

وأكد عدد من العائدين، وفق «سانا»، أن اعتداءات المجموعات الإرهابية أجبرتهم على ترك منازلهم وأراضيهم بقوة السلاح ما اضطرهم إلى اللجوء إلى دول الجوار، مشيرين إلى أن انتصارات الجيش العربي السوري وتطهيره معظم الأراضي السورية من الإرهاب كان الدافع الأكبر لعودة آلاف المواطنين المهجرين فضلاً عن مرسوم العفو والتسهيلات التي منحتها الحكومة لهم.

وبين رئيس مركز الهجرة والجوازات في معبر نصيب، العقيد مازن غندور، أن عناصر المركز تنهي إجراءات العبور من جوازات سفر وتذاكر مرور بالسرعة الممكنة، حيث اتخذت الجهات المعنية في المحافظة جميع الإجراءات المناسبة لإيصال العائدين إلى مدنهم وقراهم ومن حافلات وآليات لحمل أمتعتهم.

وبين أن عدد العائدين إلى سورية بموجب تذاكر مرور وصل إلى ٧٩٥٥ مواطناً على حين بلغ عدد القادمين من كل الجنسيات من منتصف تشرين الأول الماضي حتى أمس ١٤٨٦١١ شخصاً مقابل ١٣٢٥٥٩ مغادراً على حين بلغ عدد السوريين القادمين ٥٠٥٣٥ مقابل ٣٠٥٤٦ مغادراً.

من جانب آخر، وفي دلالة على استخدام النظام التركي للمهجرين السوريين على أراضيه لتحقيق مصالحه، قال رئيس لجنة الهجرة والاندماج في البرلمان التركي، أتاي أوسلو، وفق وسائل إعلامية معارضة: إن «عدد السوريين ممن نالوا الجنسية التركية بلغ نحو ٧٢ ألف سوري، من بينهم ٣٦ ألفاً يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة».

عودة دفعة جديدة من المهجرين السوريين من مخيمات اللجوء في الأردن عبر مركز نصيب أمس (سانا)

## «قسد» تدعم «الآمنة» وتتطلع للوصول لتفاهمات وحلول مع تركيا!

| وكالات

على نحو مفاجئ وبعد الرفض المعلن الذي أبدته شخصيات وهيئات كردية وعلى نطاق واسع لأي تدخل تركي، أعلنت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية –قسد»، الذي يشكل الأكراد عمودها الفقري، عن سعيها للتوصل إلى «حلول وتفاهمات» مع تركيا وعزمها دعم إقامة المنطقة الآمنة شمال سورية!. وقالت قيادة «قسد»، في بيان أصدرته أمس، ونقله موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني: «إن قواتنا، ومنذ تأسيسها وحتى تاريخه، بذلت كل الجهود في إطار مهمة محاربة الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش، وغيره من التنظيمات الراديكالية الإرهابية، وحققنا نجاحات باهرة وكبيرة، في هذه الأثناء، وعلى الدوام كانت مهمة حماية جميع مكونات منطقة شمال وشمال شرق سورية تسير على أكمل وجه وتعتبر إحدى مهامنا الأساسية، ونكاد نؤكد أن منطقتنا هي المنطقة الوحيدة التي تتعايش فيها كل المكونات السورية، ولم نشكل عامل تهديد خارجي ضد أي من دول الجوار وخاصة تركيا، التي نتطلع ونأمل للوصول إلى تفاهمات وحلول معها تؤمن استمرار الاستقرار والأمن في المناطق الحدودية معها».

وختم «قسد» البيان بالقول: «إننا في قوات سورية الديمقراطية، سنقدم كل الدعم والمساعدة اللازمة لتشكيل المنطقة الآمنة التي يتم تداولها حول شمال وشمال شرق سورية، بما يضمن حماية كل الإثنيات والأعراق المتعايشة من مخاطر الإبادة، وذلك بضمانات دولية، تؤكد حماية مكونات المنطقة وترسخ عوامل الأمان والاستقرار فيها، وتضمن منع التدخل الخارجي بها».

وأصدرت قيادة «قسد» هذا البيان في الوقت الذي تستعد فيه تركيا لشن عدوان على مناطق في شمال سورية، تستهدف من تصفهم بالإرهابيين من «وحدات حماية الشعب» الكردية، التي تعد العمود الفقري في «قوات سورية الديمقراطية»، الحليف الأكبر للولايات المتحدة.

وكان عدد من القيادات الكردية أعلنوا أمس رفضهم أي دور تركي في إنشاء ما يسمى «المنطقة الآمنة»، وأكد ألدار خليل، الذي يُعد أحد أبرز القياديين الأكراد في سورية وأحد مهندسي ما يسمى «الإدارة الذاتية»، لوكالة «فرانس برس» رفض أي دور تركي في «المنطقة الآمنة» المزمع إقامتها، وقال «تركيا ليست مستقلة وليست حيادية وهذا يعني أنها طرف ضمن هذا الصراع».

جاء رفض خليل لأي دور تركي بعد دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاثنين إلى إقامة «منطقة آمنة» عرضها أكثر من ٣٠ كم في سورية على طول الحدود التركية، وغداة إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن قواته ستتولى إقامة هذه المنطقة بين الحدود التركية ومواقع الوحدات الكردية، التي تدعمها واشنطن. وقال خليل: «يريد ترامب تحقيق هذه المناطق الآمنة عبر التعاون التركي»، لكن «أي دور لتركيا سيغيّر المعادلة ولن تكون المنطقة آمنة».

واعتبر أنه «يمكن رسم خط فاصل بين تركيا وشمال سورية عبر استقدام قوات تابعة للأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلام أو الضغط على تركيا»، مؤكداً أنه «لا يمكن القبول بالخيارات الأخرى لأنها تمسّ سيادة سورية وسيادة إدارتنا الذاتية».

إلى ذلك أظهر مسح أجرته وكالة الأناضول على الشمالي السوري، أن المنطقة الآمنة التي تعتزم تركيا إقامتها على طول الحدود مع سورية وبعمق ٣٢ كيلومتراً، ستضم مدناً وبلدات من ٣ محافظات سورية، هي حلب والرقة والحسكة.

### بيدرسون يواصل زيارته ولقاءاته في دمشق

## مصدر دبلوماسي لـ«الوطن»: نأمل أن يكون لديه «تفهم جديد» للوضع في سورية والحفاظ على حياديته

| موفق محمد

في وقت يواصل فيه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون لقاءاته في دمشق، أعرب مصدر دبلوماسي قريب منه عن أمله في أن يكون لديه «تفهم جديد» للوضع في سورية وأن يكون «جدياً في إيجاد حل سياسي سلمي» للأزمة و«الحفاظ على حياديته كمبعوث». وفي تصريح لـ«الوطن»، قال المصدر الدبلوماسي: بيدرسون «ما زال موجوداً في دمشق، ويواصل إجراء لقاءات مع شخصيات لا نعرفها».

وبدأ المبعوث الجديد للأمم المتحدة أول من أمس زيارة إلى دمشق هي الأولى له منذ تسلمه لمهامه في السابع من الجاري، خلفاً لستيفان دي ميستورا الذي أقر الشهر الماضي بإخفاقه في آخر مساعيه الرامية لتشكيل لجنة مناقشة الدستور، بعد انصياعه لإملاءات الدول الغربية والإقليمية المعادية لسورية.

واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم الأربعاء بيدرسون، وبدا لافتاً نشر وكالة «سانا» خبراً مطولاً عن اللقاء الذي رحب فيه المعلم بتولي بيدرسون لمنصبه الجديد، مؤكداً استعداد سورية للتعاون معه.

كما أعرب المعلم عن استعداد سورية للتعاون معه، من أجل «إنجاح مهمته لتيسير الحوار السوري السوري، بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، والذي هو مصلحة سورية بما يؤدي إلى القضاء على الإرهاب وإنهاء الوجود الأجنبي غير المشروع على كامل الأراضي السورية، ويحافظ بشكل فعلي على وحدة وسيادة واستقلال سورية».

بدوره أعرب المبعوث الخاص عن سعادته بزيارة دمشق في بدء ممارسته لمهامه، مشيراً إلى أنه طلب زيارتها للاستماع باهتمام لوجهة نظر الحكومة السورية من أجل نجاح مهمته والتقدم للأمام في المسار السياسي، مشدداً على أن العملية السياسية «يجب أن تكون بقيادة وملكية سورية وإلا فلن يكتب لها النجاح».

وأكد أنه «سيبذل قصارى جهده للتوصل إلى حل سياسي وبما يراعي المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية»، مشدداً على التزام الأمم المتحدة بسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً.

وإن كان ما تضمنه الخبر الرسمي السوري عن لقاء المعلم بيدرسون، بمثابة مؤشر على أن هناك ارتياحاً من قبل الجانبين لبعضهم البعض، قال المصدر الدبلوماسي: «آمل أن يكون هناك صفحة جديدة، تفهم جديد للوضع في سورية من أجل إيجاد حل سياسي سلمي للبلاد يأخذ بالحسبان التغيرات التي حصلت على الأرض، وليس الرؤى المسبقة التي كان يأتي بها المبعوثون الآخرون والتي لم تجد نفعاً ولم تجلب حلاً»، وأضاف: «آمل أن يكون موضوعياً».

وتسلم بيدرسون مهامه بعد إخفاق ثلاثة مبعوثين سابقين في إحراز أي تقدم أو خرق بالعملية السياسية المرتبطة بحل الأزمة في سورية، وكان آخرهم دي ميستورا الذي استمرت مهمته ٤ سنوات، ووجهت دمشق له الكثير من الانتقادات بسبب عدم موضوعيته في تنفيذ مهمته. وقال المصدر الدبلوماسي: «آمل أن يكون (بيدرسون) مختلفاً عن المبعوثين السابقين، ويكون (هناك) نوع من الجدية في إيجاد الحل السياسي السلمي والحفاظ على حياديته كمبعوث وهذا الأمر مهم كثيراً». وبيدرسون دبلوماسي مخضرم، شارك في ١٩٩٣ ضمن الفريق النرويجي في المفاوضات السريّة التي أفضت إلى التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين «إسرائيل» والفلسطينيين.

وأمضى بيدرسون سنوات كثيرة ممثّلاً لبلاده لدى السلطة الفلسطينية، كما شغل منصب سفير النرويج لدى الصين، وسبق أن كان سفيراً لبلاده لدى الأمم المتحدة.

واستبقت دمشق وصول بيدرسون بتأكيدها استعدادها التعاون معه، وقال معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان خلال مؤتمر صحفي الأحد الماضي: «نأمل أن يحقق ما عجز الآخرون عن تحقيقه»، مشيراً إلى أنه «من المفيد أن يستفيد (...) من تجارب سابقيه وخاصة الالتزام بالمهام المنوطة به واحترام سيادة سورية ووحدتها أرضاً وشعباً والتحلي بالنزاهة والموضوعية».

وكان نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، قال في وقت سابق إن سورية ستتعاون مع بيدرسون «شرط (...) ألا يقف إلى جانب الإرهابيين كما وقف سلفه». وتولى بيدرسون مهامه في وقت تمكن الجيش العربي السوري من استعادة السيطرة على أغلب المناطق التي كان الإرهابيون يسيطرون عليها.

ويأتي تولي بيدرسون لمهامه مع بداية انفتاح عربي تجاه دمشق، تمثل الشهر الماضي بافتتاح كل من الإمارات والبحرين سفارتيهما في دمشق، بعد إقفالهما منذ عام ٢٠١٢، وزيارة قام بها الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى سورية مؤخراً.

### أكد ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ورحب بالحوار مع الأكراد

## لافروف: الحكومة والجيش يجب أن يسيطرا على شمال شرق البلاد

| وكالات

شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن الحكومة السورية والجيش السوري يجب أن يسيطرا على المناطق التي تنسحب منها أميركا، وذلك بعد مقترح من الولايات المتحدة بإقامة «منطقة آمنة» تحت سيطرة تركية، وأكد أن الإرهابيين في إدلب مازالوا يشكلون بؤرة إرهابية ينبغي القضاء عليها.

وخلال مؤتمره الصحفي السنوي حول حصاد الدبلوماسية الروسية لعام ٢٠١٨، قال لافروف، بحسب الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم» في رده على سؤال حول مصير المناطق التي تنوي الولايات المتحدة الانسحاب منها في سورية: «نحن على قناعة بأن الحل الوحيد والأمثل هو نقل المناطق لسيطرة الحكومة السورية وقوات الأمن السورية والهياكل الإدارية».

وأشار لافروف إلى المقترح الذي طرحه الرئيس الأميركي حول إنشاء ما سماه «منطقة آمنة»، وشدد في معرض تعليقه على الأمر، بوجوب «تقييم إنشاء المنطقة الآمنة، في إطار وحدة الأراضي السورية»، مشيراً أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على وحدة الأراضي السورية بموجب القرار الأممي الذي وافق عليه جميع أعضاء الأمم المتحدة بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا وتركيا.

وقال في هذا السياق: «يجب النظر إلى هذه المنطقة الآمنة من منظور قدرة الدولة السورية على تحقيق وحدة أراضي البلاد في أسرع وقت، وبالطبع سنناقش هذا الأمر مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حين يزور موسكو للقاء الرئيس (فلاديمير) بوتين». وأضاف: «نرحب بالاتصالات التي بدأت الآن بين ممثلي الأكراد والسلطات السورية بهدف الاتفاق على كيفية استعادة الحياة ضمن دولة موحدة، من دون تدخلات خارجية».

وقبل عدة أيام أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر «تويتر» عزمه إنشاء «منطقة آمنة» في الشمال السوري بعمق ٣٢ كيلومتراً، وعقب هذا الإعلان جرى اتصال هاتفي بين ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، تناولا فيه تفاصيل هذه المنطقة، ليعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن عقب ذلك، عزم الرئيس التركي زيارة روسيا في ٢٣ من الشهر الحالي، بهدف تنسيق الوضع الناجم بُعيد قرار الانسحاب الأميركي من سورية.

وتطرق لافروف إلى خطة الولايات المتحدة سحب قواتها من سورية، وأشار إلى تضارب المواقف الأميركية بخصوص تفاصيل هذه العملية، مذكراً بالقول المأثور الذي جاء على لسان الكاتب الأميركي مارك توين: «الإقلاع عن التدخين من أسهل الأمور في العالم، فعلت ذلك مرارا!!». وحول الوضع في إدلب، اعتبر وزير الخارجية الروسي، أن الإرهابيين المنتشرين في محافظة إدلب وخاصة تنظيم «جبهة النصرة» يشكلون بؤرة رئيسية للإرهاب في سورية، وهم يواصلون خرق اتفاق المنطقة «المنزوعة السلاح» وقصف مواقع الجيش السوري والقرى والبلدات المجاورة، ويحاولون مهاجمة القاعدة الجوية الروسية في حميميم الأمر الذي «يتطلب القضاء على الإرهاب»، واستكمال الحرب عليه، وخاصة في الوقت الذي فرضت فيه «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لـ«جبهة النصرة» الإرهابية، السيطرة الكاملة على محافظة إدلب.

وجدد لافروف التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل أجزاء في منطقة التنف وهي تتحمل كامل المسؤولية حول مصير المهجرين الموجودين في هذه المنطقة.

وأوضح لافروف، أن الولايات المتحدة تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى القاطنين في «مخيم الركبان»، لافتاً إلى أن منظمات الأمم المتحدة تعتزم تنظيم قافلة إنسانية جديدة إلى المنطقة الأمر الذي يتطلب من واشنطن توفير شفافية كاملة لإيصال هذه المساعدات إلى المهجرين وضمان عدم وقوعها بأيدي الإرهابيين الذين تحميهم في منطقة التنف.

وأشار لافروف إلى أن الإرهاب الدولي يخسر الآن في سورية، وأن أولوية بلاده هي إنشاء تحالف دولي شامل ضد الإرهاب، مؤكداً ضرورة مواصلة العمل على حل الأزمة في سورية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، مضيفاً: أن موسكو ستواصل العام المقبل عملها على تثبيت النزعات الإيجابية في هذه البلاد.

وفي سياق آخر، أعرب لافروف عن قلق بلاده من النشاط العسكري لحلف الناتو واقترابه من الحدود الروسية، وبين أن الأوضاع في العالم ظلت خلال العام الماضي صعبة ومعقدة مع تصعيد حدة النزاعات نتيجة إصرار بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على رفض واقع العالم متعدد الأقطاب وسعيها إلى فرض إرادتها عبر أدوات القوة والاقتصاد والدعاية.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمره الصحفي السنوي أمس (رويترز)

### قولاً واحداً

## محاولات إعادة تدوير المتآمرين بالتعمية والتضليل

أحمد ضيف الله

منذ بضعة أسابيع وصحف عربية ومواقع إلكترونية خليجية الهوى والتمويل تنقل بين الحين والآخر تغريدات وتصريحات لنائب رئيس جمهورية العراق السابق طارق الهاشمي المقيم حالياً في تركيا، وهو الأمين العام السابق للحزب الإسلامي العراقي أي لـ«الإخوان المسلمون» في العراق، بشكل لافت ومثير للاستغراب والتساؤل، عن الغاية من وراء ذلك، خاصة أن محتوى التغريدات أو التصريحات التي تتبادل هذه الصحف والمواقع نقلها معظم أيام الأسبوع لا تبدو مهمة أو ذات قيمة، ولكن عند التمعن بالنص المنشور، تكتشف أن الغاية من نشرها هي تكرار وتمرير العبارات التالية: «وقال نائب الرئيس العراقي سابقاً المحكوم بالإعدام في بلده والمبرأ دولياً طارق الهاشمي»، وأن «الهاشمي الذي تولى منصب نائب رئيس الجمهورية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣ مقيم في تركيا حالياً منذ حكم الإعدام الصادر ضده خلال ولاية رئيس الحكومة السابق نوري المالكي الذي اتهمه بالإرهاب لاعتراضه على سياساته الطائفية لكن الشرطة الدولية ألغت تماماً في أيار عام ٢٠١٦ مذكرة اعتقال كانت أصدرتها ضده بناء على طلب حكومة المالكي بعد أن تأكدت من زيف الاتهامات التي سيقت ضد الهاشمي الذي عبر عن سعادته لرفع الانتربول اسمه نهائياً من قائمته الحمراء للمطلوبين بالاعتقال، معتبراً أن القرار أثبت أن القضاء في العراق مسيس».

في الـ١٨ من كانون الأول ٢٠١١، توجه نائبا الرئيس العراقي طارق الهاشمي وخضير الخزاعي إلى مطار بغداد الدولي للسفر إلى إقليم كردستان للاجتماع بالرئيس جلال الطالباني الموجود هناك، فأوقفت سلطات المطار اثنين من حراس الهاشمي الشخصيين لوجود مذكرتي توقيف بحقهما على خلفية تهم إرهابية. وقد حاول الهاشمي تعطيل التوقيف إلا أنه لم يفلح، فأكمل سفره على عجل من دونهما.

وفي الـ١٩ من كانون الأول ٢٠١١، عرضت وزارة الداخلية في مؤتمر صحفي اعترافات ٣ من أفراد حماية طارق الهاشمي بالصوت والصورة، هم ضابط في الجيش برتبة رائد يدعى أحمد شوقي، والملازم الأول غسان جاسم حميد، وعنصر يدعى مروان الدليمي، أكدوا خلالها أن الهاشمي كلفهم شخصياً بتنفيذ عمليات اغتيال وتفجير في بغداد مقابل مبالغ مالية، وأن التعليمات كانت تنقل إليهم عن طريق سكرتيره الشخصي وزوج ابنته أحمد قحطان، مستعرضين العمليات التي قاموا بتنفيذها على مدى سنوات عدة، من بينها اغتيال عدد من الضباط في الجيش والشرطة والمرور وأحد موظفي وزارة الخارجية، فضلاً عن استهداف موكب حماية هادي العامري وزير النقل في حينها والأمين العام لمنظمة بدر حالياً، تلاها بعد أيام عرض اعترافات أخرى من المجاميع المشاركة في تلك العمليات الإرهابية الذين زاد عددهم عن ٥٦ إرهابياً.

طارق الهاشمي اعتبر في مؤتمر صحفي عقده في مدينة أربيل في الـ٢٠ من الشهر ذاته، أن التهم الموجهة إليه «باطلة وغير مشروعة، وهي تهم مفبركة ضدي لأغراض سياسية، وإن التهم الموجهة إليّ عبر الاعترافات التي قدمها عدد من حراسي وعرضتها «الفضائية العراقية» لم تكن رصينة وهي غير متماسكة»، مضيفاً «أقترح تحويل القضية إلى إقليم كردستان، وعلى هذا الأساس أنا مستعد للمثول أمام القضاء».

وفي مقابلة مع «قناة الجزيرة» في الـ٢٢ من الشهر ذاته أيضاً، قال الهاشمي: إنه تعرض لابتزاز من جهات لم يسمها طلبت منه إعلان مواقف سياسية معينة «خدمة لأجندة طائفية»، منها «تخفيف اللهجة تجاه إيران وسورية، ومعارضة تشكيل إقليمي ديالى وصلاح الدين، ودعوة أعضاء «ائتلاف العراقية» للعودة إلى اجتماعات المجلس النيابي، وإلا فستبث اعترافات حراسه».

في الـ٩ من أيلول ٢٠١٢ أصدرت المحكمة الجنائية العراقية المركزية مذكرة اعتقال وحكماً بالإعدام بحق الهاشمي، الذي اختفى من إقليم كردستان، وظهر في قطر ثم انتقل إلى السعودية قبل أن يستقر في تركيا التي منحته الإقامة الدائمة، رافضة تسليمه إلى منظمة الشرطة الدولية، الإنتربول، التي أدرجت اسمه ضمن اللائحة الحمراء للمطلوب اعتقالهم في الـ١٩ من كانون الأول ٢٠١٢، حيث أعلن نائب رئيس الوزراء التركي بكير بوزداغ بحسب ما نقلت عنه وكالة أنباء الأناضول: «لن نسلم أحداً ندعمه منذ البداية».

لقد وصف الشيخ حارث الضاري الأمين العام لهيئة العلماء المسلمين في العراق التي هي على شاكلة الحزب الإسلامي العراقي برئاسة الهاشمي في تصريح له في الـ٨ من أيار ٢٠٠٨ أن الحزب الإسلامي العراقي أحد خمس جهات «تلقى دعماً أميركياً وتكمم الأفواه وتقتل المعارضين وتسفك دماء العراقيين».

ففي الـ١٤ من تشرين الأول ٢٠١١، دعا طارق الهاشمي إلى «تجاوز مشكلة الحصانة القانونية للمدربين الأميركيين الذين قد يبقون في العراق بعد عام ٢٠١١» لحاجة العراق لهم، بعد انسحابه وإياد علاوي رئيس ائتلاف العراقية من الاجتماع الذي دعا إليه رئيس الجمهورية الراحل جلال الطالباني في الـ٤ من تشرين الأول ٢٠١١، الذي استمر أربع ساعات بحضور قادة كافة الكتل السياسية، لمناقشة إصرار الولايات المتحدة الأميركية على إدراج بند يضمن الحصانة لجنودها في العراق في «الاتفاقية العراقية الأميركية الإستراتيجية طويلة الأمد» والتي تم بموجبها الانسحاب الأميركي من العراق في الـ٣١ من كانون الأول ٢٠١١ من دون إدراج بند الحصانة.

طارق الهاشمي هذا كان من أبرز الداعين والمحرضين على إنشاء أقاليم سنية في المحافظات الغربية، فخلال اجتماع مع شيوخ ووجهاء محافظة الأنبار في الـ٣ من تشرين الثاني ٢٠١١ قال الهاشمي: «لا أعتقد أن تحول محافظة إلى إقليم سيهدد وحدة العراق»، فـ«من حقكم أن تختاروا مستقبلكم الإداري، لكن عليكم أن تتفقوا أولاً وعليكم ثانياً أن توفروا لهذا الخيار جميع مستلزمات النجاح في ظل ولادة طبيعية موفقة»، وبعد ذلك تنامت حركة الاحتجاجات في المحافظات الغربية الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى، بظهور ساحات الاعتصام فيها، لتتوالى تسميات أيام الجمع بـ«جمعة الخيارات المفتوحة، جمعة لن نستسلم، جمعة لا تراجع فقد بلغ السيل الزبى، جمعة قادمون يا بغداد، حقوقنا أو الشهادة.. الخ) على شاكلة ما جرى في سورية، وعند قيام قوات الشرطة بتنفيذ واجبها لتطبيق القانون جوبهت بنيران كثيفة من مختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والقناصات من داخل ساحات الاعتصام، متسببة في استشهاد عدد من أفراد قوات الشرطة.

إن الغاية من تناول اسم طارق الهاشمي في الإعلام الخليجي والمنصات الإعلامية المشبوهة، هي محاولة إعادة تدويره مجدداً وضخه في سوق التآمر بالمنطقة بالتضليل الإخباري وتشويه الحقائق، للاستعانة بخبراته في إثارة القلاقل مجدداً، خاصة مع تنامي حالات الرفض للوجود الأميركي في العراق بعد زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للعراق إلى قاعدة «عين الأسد» في محافظة الأنبار في الـ٢٦ من كانون الأول الماضي.

إن شطب اسم الهاشمي من قائمة الانتربول الحمراء في أيار ٢٠١٦ لا يعني بأي حال من الأحوال حكماً بتبرئته. فالانتربول يعمل على تسهيل التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة لتسليم المطلوبين حتى في غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدان المنظمة لها، ضمن إطار القوانين القائمة في تلك البلدان، ولا علاقة له بإصدار الأحكام أو تبرئة الأفراد. عدا أن قطر وتركيا بذلتا في ذاك الوقت ضغوطاً كبيرة وربما دفعتا رشى لشطب اسم الهاشمي من القائمة الحمراء. وإلا ما الذي يمكن أن تقوله بشأن قيام الانتربول في الـ٣٠ من تشرين الثاني ٢٠١٨، بشطب اسم الشيخ يوسف القرضاوي رئيس اتحاد علماء المسلمين سابقاً من القائمة الحمراء؟!